

## مراجعة

للاستاذ عريان يوسف السعد

كانت أول كلمة لي أنسجت هذه الجملة لما صدرها عن ضرورة اصلاح السجون وكانت تلي بساطتها وبساطة صاحبها محل تقدير بل لقد كانت سعيدة الحظ إذ ذكرها في مجلس الشيوخ حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو النضل الجيزاوي فقرأ فقرات منها تشير الى العدوى التي آسرى من سجين الى سجين فتحيل السجن مدرسة للاجرام بل أن يكون دارا للتهديب وطالب باصلاح السجون .

وكان من حسن حظ تلك الكلمة أن حضرة صاحب المعالي وزير الشؤون الاجتماعية السابق أصدر أمره بتأليف لجنة لاصلاح السجون لا أقول اجابة لتلك الكلمة الخاطئة . . . ولكنها كانت على كل حال طلقة نحو الهدف .

وشجني أن ما أنثرت إليه في تلك الكلمة لم يكن خيالا وكان في رأسي مشروع لتحسين حال الفلاح ذو تكبير لما يشغله مالك الأرض إذا أراد أن ينهض بفلاح فقير ذلك أنه يعطيه عجلة جاموس أو بشرير بها لتكون إذا كبرت مناصفة بينهما فكتبت عن ذلك المشروع ورجوت أن يختص في ميزانية كل سنة مائة ألف من الجنيهات لشراء عجول توزع على صغار الفلاحين .

كان ذلك سنة ١٩٣٩ وكان ثمن العجلة أربعة جنيهات وتصير العجلة جاهزة بعد سنتين ويصبح ثمنها عشرين جنيها بأسعار قبل الحرب يملك الفلاح الذي كان معدما نصفها ويشرب لبنها ويأكل سمها ويستأجر الأرض يزرعها وهي ضمان له لدى صاحب الأرض. ولكن ذلك المشروع لم يجد من يأخذه به أو يتحدث عنه ولو أخذ به لأصبحت العجول التي اشترت سنة ١٩٣٩ جاهزة ولولدت الواحدة منها مرتين ويكفي الفرق بين أثمان سنة ١٩٣٩ وأثمان الجاموس الآن .

لو أخذ بذلك المشروع لكانت أزمة اللحم أقل حدة ولكانت منتجات الألبان أرخص اليوم ثمتا ولكانت حالة مائتي ألف عائلة من الفلاحين اليوم أسعد حالا ثم عدت الى الكتابة في الموضوع مرة أخرى عمي أن ألفت إليه نظر أحد ولكن أحدا لم يلتفت إليه نظره ولا يزال المشروع في ضمير الغيب ينتظر من يبعثه ولا يعلم الغيب إلا الله .

تناولت بعد ذلك في يناير سنة ١٩٤٣ موضوعا خطيرا غاية الخطورة ودميت لإذاعة أحاديث عنه من محطة الاذاعة ذلك الموضوع هو موضوع الموظفين وشهادته ووظيفته والصلة بينهم جميعا .

ولقد كان محور الكلام فيه أنه دعوت الى أن يكون الأجر للوظيفة وأن يتكافأ الأجر مع العمل أما الموظف فيكون أحسن من يتقدم لهذه الوظيفة بثلاثة وأربعين شهادة ولا بأس على العالم التفتير أن يعمل في أقل الأعمال شأنًا إن لم يجد أي خير منها سويلاً .

ولقد ذكرت في سياق الحديث أن قصر تعيين الجامعيين في وظائف الحكومة على الدرجة السادسة يقتل باب الدرجات السابعة والثامنة و١١ ووظائف اليومية فينتقل في وجوههم باب الرزق من ناحية ويحرم الدولة من الانتفاع باستخدام المتعلمين الراغبين في الخدمة بأي أجر من الناحية الأخرى .

ولقد كان حظ هذه الكلمة أسوأ من حظ سابقتها التي رسمت طريقاً لتعيين حال الفلاح فبالرغم من أن الإهram أشارت الى ضرورة ربط الوظائف لا بالموظفين وشهاداتهم في يناير سنة ١٩٤٤ أي بعد مضي سنة كاملة على تلك الكلمة أعلنت الحكومة رغبتها في رفع درجة كل جامعي في خدمة الحكومة الى الدرجة السادسة واستتبع ذلك خطر تعيين أي جامعي في درجة أقل من الدرجة السادسة .

حقيقة أن انصاف الجامعيين الموظفين برفع درجاتهم الى الدرجة السادسة عمل عظيم وحيداً لو تكون وظائف الحكومة مبتدئة من الدرجة السادسة كلها ولكن ذلك مستحيل عملياً لأن الميزانية لا تتحمله ولا بد اذن بقاء الدرجات السابعة والثامنة والسابعة ولا بد من قفل باب التعيين في هذه الدرجات في وجوه الجامعيين الذين لم يتخرجوا بعد .

وقد قرأت في أهرام الاثنين ٢٧ مارس سنة ١٩٤٤ تعليقا على الميزانية لحضرة الأستاذ نجيب يوسف واثنين من مساعديه في كلية التجارة رأى فيه ضرورة إلغاء تسعير الشهادات ، ولكن هذا لا يغير الواقع .

ولقد كتبت بعد ذلك نتيجة لاقتراح تسعيرة العلم ، فاشدت الجامعيين إن يولوا وجوههم شطر العمل الحر ، ولكن أثر ذلك لا يمكن أن يظهر إلا مع الزمن ، وسيكون قفل باب الوظائف الصغيرة في وجه الجامعيين حافزاً لهم على طرق باب العمل الحر فتتفتح بعامهم البلاد ، وهذه من غير شك حسنة من حسنات مشروع انصاف الجامعيين ، فوظائف الدرجة السادسة أقل من أن تأسع لخريجي الجامعات ، فلا يبقى أمامهم إلا العمل الحر .

ثم تركت تسعيرة العلم ، وتركت العمل الحر الى موضوع أقل من هذا أهمية بمراحل ، ولكنه على كل حال جدير بالاهتمام ، ذلك هو تشجيع الجنازات في القاهرة وكبريات المدن ، لها فيها من تعطيل للناس ، ولأنها ليست الجنازات التي قصد بها تديماً تعاون الناس على دفن الموتى قبل أن تنشأ صناعة ( الحانوتية ) في المدن ، أما بعد وجود محف في هذه الصناعة فقد أصبح تشجيع الجنازة مجرد احتفال لا فائدة فيه ، إذ أن حمل الميت يتولاه ماجورون ولا يشترك فيه مشيخو الجنازة كما كان الحال من قبل ، وعسى أن يكون تمثيقي ما قصدت اليه قريباً ، فتختنى زفة الميت كما اخذت زفات العريس والعروس والمطاهر .

وتعرضت بعد ذلك لللاجن، وسبب نفور المشردين والعبيزة ومن لا سورد لهم منها رغم توفر أسباب العيش فيها، وأشرفت الى أن مرجع ذلك حب الملاجن، لغوية، بما اشته فقره، وتنضبه الحرية على الطعام والشراب، ووجدت أن تصحح الملاجن، سرب الملاجن، لم فيها حرية الخرج والدخول أتى شاءوا .

وأخر كلماتي التي اتمعت لها مجلة الشؤون الاجتماعية كانت عن الرأي العام وتكوينه من رأى الفرد الخالص، وأشرفت الى أن يشمل الفرد إعلان رأيه تضييع لتكوين رأى العام .

وهذه الكلمة التي راجعت فيها ما أدليت من آراء في خمس سنوات أردت بها غايتين، الأولى: أن أذكر عسى أن تنفع الذكرى، والثانية: أن أمتحن مدى اعتزاز القارئ برأيه الخالص في هذه الإمامه أو هذه المراجعة، فإن تكرم كل قارئ وأرسل لي ليجلة رأيه في تلك الآراء جميعا بصنفة عامة وفي هذه الإمامة بصفة خاصة، تكونت لدى تحرير المجلة صورة للرأى العام تكون مادة جديدة للتحرير يرأس فيها القراء الى صدق آرائهم وتكون دليلا على أن هذه المجلة — بما تقدم من بحوث تؤدي رسالتها كما يجب قرائها أو تسلك من السبل ما ينتمتع عليه رأى القراء .

ولكن هذا لا يكون إلا إذا ضحى كل قارئ بشيء من وقته يكتب فيه رأيه، وأحب أن أمسح همسة في إذن كل قارئ أرجو ألا تحتج عليها مصلحة البريد، وهي أن يرسل القارئ رأيه الى المجلة ( من غير طوابع بريد ) ولا بأس أن تكتب الخزانة في تكوين الرأى انعام بمن الطوابع حتى يعتاد القراء الاهتمام بآرائهم وتدوينها وإرسالها الى المجلات والصحف، فإذا وجدوا لذلك الاهتمام نتيجة لم يجمعوا عن بذل الوقت والمال في سبيل إعلان آرائهم .

عريان سعد